مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

17

الـ عدد

السابع عشر

سبتمبر 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً)

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء – آيه85)

هيئة التحريـــر

- د. علي سالم جمعة رئيساً
- د. أنور عمر أبوشينة عضواً
- د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الإنسان ية.

- كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د.احمد)- أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسان ية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسان ية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التإلى ة (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط إذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل إلى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إلى هـ، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث إلى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-إذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إلى هـ، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج

الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع.
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع.

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة

التإلى ة ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م، ج3، ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1-التغيرات السكانية ببلدية مصراتة للفترة (1973 – 2016).
د. أبو القاسم علي سنان و أ. أحلام محمد بشير.. 11
2- الحاضر والمستقبل وإشكالى ات قراءة الماضي "وقفة تأملية في أساليب قراءة المكونات التراثية".
د. محمد علي كندي... 49
3- العلاقات الليبية – السودانية (1969- 2008م) دراسة في الجانب السياسي.
د. خالد سعد كريم و .أعلي مفتاح الجد.... 72
4- أثر الاختلاف الفقهي في الدعوة إلى الله.
أ. عبدالقادر عمر عبدالقادر الحويج.....107
5- (الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء).
أ. سالمة عبد العالى عبد الحفيظ... 137
6-الخطوات الرئيسية في كيفية استخدام برنامج ARC GIS
د. أنور عمر عبدالسلام وخالد الفرجاني- د. خالد سالم معوال.....177
7-مفهوم التلقي في الموروث النقدي والبلاغي
د. مصطفى عبد الهادي عبد الله 199
8- أثر القرآن الكريم وتأثيره في الخط العربي عرض وتحليل.
د. رجب فرج أبو دقاقة.....229
9- أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى عينة من طلاب مرحلة التعليم الأساسي بمنطقة قماطة- العربان.
د. عمرو علي عمر القماطي.....264
10- الوراثة وإسهامها في الإعاقة العقلية.
د. أحمد محمد معوال.....295
11-علاقة الاخلاق بمفهوم التصوف.

د. آمنة العربي العرقوبى.....322

12- ظاهرة العدول الصرفي في الأسماء عند ابن جني.

د. عزة معاوي عمر الشيباني.....343

13- دليل الإعجاز من الاستعارة والمجاز.

أ. نورية سالم أبورويص.....374

14- الضغوط النفسية آثارها وأساليب مواجهتها.

أ. عائشة علي فلاح و أ. هيفاء مصطفي اقنيبر.....399

15- الفكر الأخلاقي عند ابن حزم الاندلسي.

د. أحمد مريحيل حريبش و أ.سالمة اشتيوى ناجى.....436

16- التقنيات الحديثة وأثرها على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر طلاب الجامعة دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الآداب زليتن

أ.سالم أحمد فرحات الجندي.....455

17-علاقة النقل البري بباقي الخدمات منطقة الخمس نموذجاً" .

د.عياد ميلاد المجرش و د. صالح الأحمر. 486

18-The effectiveness of teachers and parents which helps prevent school violence among learners

Mr.Eman Omaran Khalil/ Mr.Sara Salem Alsenni Zawali.....501

19-THE PROBLEMS OF TEACHING MIXED ABILITY CLASSES

Mr.Ekram Jabreel Khalil.....513

20- Teaching English Language through Literature

. Dr. Bashir Al Roubi/ Mr. Surendra Babu Kaja.....549

(ظاهرة العدول الصرفي في الأسماء عند ابن جني)

إعداد: د. عزة معاوي عمر الشيباني

المقدمة

العدول الصرفي يشكل ظاهرة لغوية بارزة، لها أهميتها وقيمتها التعبيرية في لغتنا العربية، إذ إنَّ العدول لا يأتي إلاَّ لدلالة معينة يرجحها السياق، فبتحديد موطن العدول يمكن معرفة سرَّه الدلالي ، فالعدول عن مبنى إلى مبنى آخر يؤدي حتمًا إلى العدول عن معنى إلى معنى آخر، لاسيما إذا ما اتفقت المباني في الجذر اللغوي المشتقة منه.

والعدول الصرفي هو ترك صيغة صرفية يقتضيها السياق إلى صيغة أخرى تشترك معها في تأدية المعنى العام، وتفضلها بوجه من الوجوه في السياق الذي ترد فيه، كاستعمال الفاعل في موضع اسم المفعول، والمصدر في موضع اسم الفاعل، والماضي بدلاً من المضارع، والماضي والمضارع بدل الأمر، وهكذا، ويمكن تسمية هذا كله بالعدول.

وقد أشار الصرفيون القدماء إلى هذه ظاهرة في مباحثهم عن الصيغ الصرفية، مُعبِّرين عنها بمصطلحات مختلفة منها[1]: المجاز، والالتفات، والعدول والانحراف، والتصرف، والنقل، والخروج، ونقض العادة، والحمل على المعنى، والتجاوز، والاتساع، والشجاعة، والانتقال، ومخالفة مقتضى الظاهر، والانعطاف، والانزياح.

([1]) ينظر الكتاب: 110/1، 568/3، ومعاني القرآن: 153/2، وشرح المفصل: 55/5، وشرح شافية ابن الحاجب:1/ 176، وشرح التصريح على التوضيح: 80/2.

وهذه المصطلحات لا تنفك في الدلالة عن مفهوم العدول، ولكن بدرجات متفاوتة، ومع ذلك يبقى العدول هو المصطلح الجامع لمعاني هذه الألفاظ كلها، فضلاً عن كونه الأنسب في الاستعمال في مستويات اللغة، ومثلما تعددت الألفاظ الدالة على مصطلح العدول عند القدماء تعددت كذلك لدى المحدثين، لاسيما علماء الأسلوبية[1]، وسبب تعدد المصطلحات لمفهوم العدول لدى المحدثين يختلف عن سبب تعدد مصطلحاته لدى الصرفيين القدماء، إذ إن مأتى تعدد المصطلحات لدى القدماء شمولية الدراسات اللغوية عندهم، في حين أن تعددها لدى المحدثين متأتٍ في أحيان كثيرة من تأثر الدراسات الحديثة بالنظريات اللغوية الغربية، فيكون مأتى تعددها عن طريق الترجمة، وسبب ذلك انعدام المعاجم المختصة بوضع المصطلحات[2].

فالصرفيون القدامى يكادون يجتمعون على أن هذا البناء يكون بمعنى هذا البناء لا غير، من غير أن يُدلوا بمصطلح ثابت له، فابن جني أطلق عليه في بعض المواضع (العدول) في مثل قوله: "ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله، وذلك فُعَال في معنى فَعِيل نحو طِوَال فهو أبلغ معنى من طويل..."[3]، وقال: "فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فُعَال، فضارعت فُعَال بذلك فُعَّالا، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما على أصله، أما فُعّال فبالزيادة، وأما فُعَال فبالانحراف به عن فَعِيل" [4].

فالانتقال أو الانحراف من فَعِيل إلى فُعَال للدلالة على المبالغة، أطلق عليه ابن جني (العدول). في حين نجده في دلالة فَعِيل على الفاعل أو المفعول أو فاعل بمعنى مفعول

([1]) ينظر الأسلوبية والأسلوب، لعبدالسلام المسدي: 98.

([2]) ينظر مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة، د/محمد رشاد حمزاوي، مجلة اللسان العربي/ العدد(1) سنة 1980م، 76.

([3]) الخصائص: 270/3.

([4]) السابق: 271/3.

ونحوها يطلق عليه أنه (بمعنى كذا) لا غير، وهذا الأمر لا يقتصر على ابن جني بل هو عند أغلب الصرفيين.

والرضي أشار إلى علة ذلك حين قال: " إنما يقال: هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصًا بمعنى عام مضبوط بضابط، فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى. أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه، وكذا في سائر الأبواب، كقولهم: تعاهد بمعنى (تعهّد)، وغير ذلك، كقولهم تعهّد بمعنى تعاهد" [1].

إشارة الرضي دليل على العدول؛ لأنَّ هذا البناء يتطفل على بناء آخر، يكون دالاً على معنى عام مضبوط، يعني: أنه يأخذ دلالته، ويخرج عن أصله إلى إفادة معنى آخر، إما للدلالة على القوة والمبالغة، أو معنى ذلك البناء.... ونحوها.

ومما يشد الانتباه ورود أبنية متعددة في العربية بعامة، وعند ابن جني بخاصة دالة على أبنية أخرى سواء أكانت أسماءً أم أفعالاً، إلاَّ أني رأيت الاقتصار على هذه الظاهرة في الأسماء فقط عند ابن جني، وهذا ما جعلني أهتم بدراسة هذه الظاهرة، والوقوف عليها؛ لنحقق أكثر من فائدة، مما لو دُرست ضمن الأبنية الأخرى.

العدول في الأسماء عند ابن جني.

وفيه أربعة مباحث:

أولاً: الأبنية المعدولة عن معنى الفاعل. وفيه خمسة مطالب.

أ- **(فَعْل):**

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 104/1.

ذكر ابن جني أن المصدر وقع موقع اسم الفاعل، نحو: هذا رجل عَدْل، أي: عادل، وماء غَوْر، أي غائر[1]، وقد سبقه سيبويه إلى ذكر هذا المعنى[2].

وقد عُدِل عن اسم الفاعل إلى المصدر، وتضمن المصدر معنى اسم الفاعل؛ وذلك للمبالغة في المعنى، إذ عزا ابن جني ذلك إلى أمرين: أحدهما: أطلق عليه الصناعي، وهو زيادة الأنس بشبه المصدر للصفة الواقع موقعها، كما وقعت الصفة موقع المصدر، وذلك قولك: (أقائمًا والناس قعود)، أي: أتقوم قيامًا والناس قعود.

والآخر: المعنوي: هو الوصف بالمصدر، فإن وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه مخلوق من ذلك الفعل[3]، قال ابن جني: (فإذا قيل: رجل عدل، فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع؛ تمكينًا لهذا الموضع وتوكيدًا)[4]؛ لأنه أراد أن يجعله الحدث نفسه؛ لكثرة تعاطيه له، واعتياده إياه[5].

وعدَّ ابن جني هذا من باب: تجاذب الإعراب والمعنى في جريان بعض المصادر وصفًا، إذ إنَّ الأصل أن يقال: رجل عادل، وإنما انصرفت العرب عن ذلك في بعض الأحوال للأمرين المتقدمين[6].

واستدل ابن جني على أنَّ المصدر يقع موقع اسم الفاعل بما كسر من المصادر تكسير اسم الفاعل؛ لأنه في معناه، وذلك في توجيهه (سأل سَيْلٌ)[1] في قوله تعالى : **(سَالَ**

([1]) ينظر التمام: 143، 144، والخصائص: 3/192، 262.

(2) ينظر الكتاب: 4/ 43.

(3) ينظر الخصائص: 2/ 205، و3/ 262.

(4) السابق: 2/ 204.

(5) ينظر السابق: 3/ 192، 262.

(6) ينظر الخصائص: 3/ 262.

سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ) [سورة المعارج:1] إذ قال: "السيل هنا: الماء السائل، وأصله المصدر من قولك: سال الماء سَيَلاً؛ إلا أنه أوقع على الفاعل، كقوله: **(قُلْ أَرَاَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ)** [سورة الملك:30]، أي غائرًا، يؤكد ذلك عندك ما أنشدناه أبو علي من قوله[2]:

فَلَيْتَكَ حَالَ البحرُ دونكَ كُلُهُ فكُنْتَ لَقىً تَجرِي عليك السَّوائِلُ

قال أبو علي: فتكسيره سَيْلاً على ما يكسر عليه سائل، وهو قولك: السوائل يشهد بما ذكرناه.

ومثل ذلك مما كسر من المصادر تكسير اسم الفاعل؛ لكونه في معناه ما أنشدناه أيضًا من قوله[3]:

وإنَّكَ يَا عَامِ بنَ فَارس قُرْزُل مُعِيدٌ عَلى قِيلِ الخَنَا والهَوَاجِرِ

فكسَّر الهجْر، وهو الفحش على الهواجر، حتى كأنه إنما كسّر هاجرًا، لا هجْرًا" [4].

كذلك جاء المصدر حالاً مؤولة بالمشتق، وعدّه ابن جني مما وقع موقع الحال، وذلك في قراءة: (الرياح بُشْرَى)[5]، في قوله تعالى : **(وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ نُشُرًا بَيْنَ يَدَي رَحْمَتِهِ)** [سورة الفرقان:48]، إذ قال: "بُشْرى، مصدر وقع موقع الحال، أي: مُبَشِرة، فهو كقولهم: جاء زيد ركضًا، أي: راكضًا"[6]، ومثله هلمّ جرًّا، أي جارًا ومُنجَرًا، ومثله قوله

([1]) ينظر المحتسب: 330/2.

([2]) البيت من الطويل، للأعشى وبرواية الديوان (وليتك حال البحر دونك كله *** وكنت لقى تجري عليه السوائل) انظر: 183.

([3]) البيت من الطويل، لسلمة بن الخرشب الأنماري، انظر لسان العرب (هجر): 254/5.

([4]) المحتسب: 330/2.

([5]) ينظر السابق: 123/2.

([6]) السابق: 123/2.

تعالى : **(قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إلى كَ ثُمَّ اِجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا)** [سورة البقرة: 259]، أي ساعيات، وكذلك قول امرئ القيس[1]:

فأقْبَلت زَحْفًا على الرّكبتين فَثَوبًا نَسِيْتُ وثوبًا أجُر

أي: أقبلت زاحفًا [2].

فالتعبير بالمصدر الدال على الحال أقوى من الفاعل، إلا أنه تضمن معنى الفاعل؛ لأنَّ الشاعر وغيره لو أراد اسم الفاعل لأتى به، وإنما عدل إلى المصدر للمبالغة، فقوله (زَحْفًا) أقوى من (زاحف)؛ لأنَّ الزاحف يصدق على كل شخص يصدر منه ذلك، أما الزحف فإنه مبالغة فيه، إذ جازه كله فكأنه وصف بجميع الجنس.

ب- (فَعِل):

ذكرنا قبل هذا البناء أن المصدر يقع موقع اسم الفاعل، وهنا يطالعنا بناء آخر دال على الفاعل، فقد ذكر ابن جني في توجيهه لقراءة: (أنْ لنْ تَقُول)[3] في قوله تعالى : **(وَإِنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا)** [سورة الجن:5]، وهي قراءة الجمهور، قال: "فإنه وصف مصدر محذوف، أي: أن لن تقول الإنس والجن على الله قولاً كذبًا، فـ(كذب) هنا وصف لا مصدر، كقوله تعالى : **(وَجَآءُو عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)** [سورة يوسف:18]، أي: كاذب"[4].

فابن جني جعل المصدر (كَذِبًا) متضمنًا معنى الفاعل (كاذب)، وقد انفرد في توجيهه لهذه الآية الكريمة، المفسرون[5] واللغويون[6] أجمعوا على أن معناه: مكذوب فيه، أي:

([1]) البيت من المتقارب، ينظر ديوانه: 159.

([2]) ينظر المحتسب: 124/2.

([3]) ينظر السابق: 333/2.

([4]) المحتسب: 333/2.

([5]) ينظر جامع البيان: 224/12، معاني القرآن للنحاس: 404/3، مجمع البيان: 370/5، زاد المسير: 184/4.

([6]) ينظر لسان العرب: 707/1، 708، تاج العروس:451/1، (كذب).

بمعنى اسم المفعول لا الفاعل، سواء أكان على معنى المفعول أم على النسب، أي: أنه ذو كذب، وقيل: إنه بدم كَذِب، وهو جعل الدم كذبًا؛ لأنه كذب فيه، كما جاء في قوله تعالى : **(مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذِّي اِسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ)** [سورة البقرة:16]، أي على المجاز[1].

وقال ابن جني: "ذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا"[2]، أي: أن النسب يحتمل ذلك.

وقد وجه بعض المفسرين المحدثين[3] الآية الكريمة على أنها مصدر يراد به الفاعل؛ للمبالغة في المعنى، أي: بدم كاذب بيّن الكذب، فـ "في الآية إشعار بأنَّ القميص عليه دم، وقد نكر الدم للدلالة على هوان دلالته وضعفها على ما وصفوه. كان على صفة تكشف عن كذبهم في مقالهم، فإنّ من افترسته السباع وأكلته لم تترك له قميصًا سالمًا غير ممزق: وهذا شأن الكذب لا يخلو الحديث الكاذب ولا الأحدوثة الكاذبة من تناف بين أجزائه، وتناقض بين أطرافه، أو شواهد من أوضاع وأحوال خارجية تحف به، وتنادي بالصدق وتكشف القناع عن قبيح سريرته، وباطنه، وإن حسنت صورته"[4].

والتعبير بالمصدر أبلغ وأقوى في المعنى؛ لأنه وقع وصفًا للدم، والدم قد يكون قليلاً أو كثيرًا؛ فلذلك وصف بالمصدر الدال على الجنس، وهو متضمن معنى الفاعل أو المفعول مبالغة في المعنى.

ج- (فَعِيْل):

جاء هذا البناء متضمنًا معنى الفاعل، نحو: رَحِيم بمعنى: رَاحِم، وسَميع الدعاء، أي: سامعه، وضَريب قِداح، أي: يضربُها، فهو مما جاء على فَعيل بمعنى فَاعِل[5].

([1]) ينظر لسان العرب: 708/1، (كذب).

([2]) الخصائص: 154/1.

([3]) ينظر الميزان في تفسير القرآن: 105/11.

([4]) الميزان في تفسير القرآن: 105/11.

([5]) ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 608، والفسر: 11/3.

وذكر ابن جني أنَّ بناء (فَعِيل) أبلغ معنى من بناء (فَاعِل)، قال: "وأمَّا تميم ففَعِيل بمعنى فَاعِل، ومعناه تام، إلاّ أنَّ تميمًا أبلغ معنى من تام، قال زهير[1]:

تميمٍ قَلَوناه فَأَكْمَلَ خلقَه فتَمَّ وعَزَّته يَداه وكَاهلُه"[2].

فبناء (فَعِيل) من أبنية المبالغة، وقد يُعدل من اسم الفاعل إلى هـ؛ لغرض الدلالة على معنى المبالغة فـ" (الرَّحيم) مبالغة لعدوله"[3] عن اسم الفاعل رَاحِم، فهو يدل على القليل والكثير؛ لأنه أصل[4]، فلذلك تضمن بناء فَعِيل معنى فَاعِل.

وقد يعدل من بناء (فَعِيل) إلى (فُعَال) إذا أُريد تكثير اللفظ، فيكون (فُعَال) في معنى (فَعِيل)؛ لأنه هو الأصل، والباب المطرد في المبالغة، وكونه أخص منه في ذلك، نحو: طُوال فهو أبلغ من طَويل، وخُفَاف من خفيف، وقُلال من قليل، وسُراع من سَريع؛ لأنه قد انحرف به عن بناء فَعِيل[5]، أي: معدول عنه كما كان (فَعِيل) معدولاً عن (فَاعِل).

وجاء من المصادر على بناء (فَعِيل) متضمنًا معنى الفاعل، لفظة (الصريخ) فقد ذكر ابن جني أن الصريخ: هو الصَّارخ والصّارخ يكون المستغيث، ويكون المغيث، قال تعالى : **(وَإِن نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ ولاَ هُمْ يُنقَذُونَ)** [سورة يس:42]، أي: لا مغيث[6]، وقال: "قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: تقول: صَرَخ الطاووس، فقال: أقول لكل صائح: صارخ"[7].

د- (فَعُول):

([1]) البيت من الطويل، رواية الديوان: تميم فلوناه فأكمل صُنعهُ *** فتمَّ وعزَّته يداه وكاهله، ينظر: 89.

([2]) المبهج: 66.

([3]) الفروق اللغوية: 221.

([4]) ينظر المقتضب: 113/2.

([5]) ينظر الخصائص: 48/3، 270، 271.

([6]) ينظر الفسر: 474/2، وتاج العروس: 266/2، مادة (صرخ).

([7]) الفسر: 474/2.

ورد هذا البناء متضمنًا معنى (فاعل)، نحو: ضَروب بمعنى ضَارب، وقتُول بمعنى قَاتِل، وجَلُوب بمعنى جَالب[1] ونحوها.

وأشار ابن جني إلى أن بناء (فَعُول) إذا كان بمعنى (فَاعِل) فهو للمبالغة، نحو: تُروك من تَارك، وضُروب من ضارب[2]، أي: أنه معدل عن اسم الفاعل؛ للدلالة على معنى المبالغة، إذ إنَّ بناء (فَعُول) من أبنية المبالغة، نحو: بَيُوع، وهو كثير البيع، وقَؤول، وهو كثير القول، ويقال: رجل قَؤول، إذا كان جيد القول كثيره، أو إذا أجاد فيه[3].

فهذا البناء فيه عدول، فالعدول من اسم الفاعل الدال على القليل والكثير إلى بناء فَعُول الدال على الكثرة والمبالغة، زيادة على أنه أكثر مبالغة من بناء (فَعِيل) كما يذهب إلى ذلك ابن جني.

ويرى أيضًا أن قولنا: امرأة كافرة، أو غادرة أمكن في الوصف من كفور وغدُور، أي: وصف المذكر بالمذكر والمؤنث بالمؤنث؛ لأنك إذا أنثت سلكت مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها[4].

هـ – (فَعَال):

جاء هذا البناء معدولاً عن معنى الفاعل أو المفعول، فقد ذكر ابن جني ذلك في توجيهه لقراءة ابن عباس وعكرمة والكلبي: (من كُلِّ امرئ سَلامٌ)[5]، في قوله تعالى : **(سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)** [سورة القدر:5]، إذ قال: "أنكر أبو حاتم هذه القراءة، على أنه حُكِي عن ابن عباس أنه قال: يعني الملائكة، قال: ولا أدري ما هذا المذهب؟ قال: وإنما هو: (تُنَزِّل الملائكة فيها كلَّ أمرٍ)، كقوله تعالى : **(فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ)** [الدخان:3]... والجواب أن (سلامًا) في الأصل. لعمري مصدر، فأما هنا فإنما هو موضوع موضع اسم

([1]) ينظر المحتسب: 299/2، والفسر: 291/1، و291/2، 114، و549/3.

([2]) ينظر المحتسب: 299/2، والفسر: 291/1.

([3]) ينظر المنصف: 52/3.

([4]) ينظر الخصائص: 209/2، و192/3، 193، 246.

([5]) ينظر المحتسب: 368/2.

الفاعل الذي هو سالمة، أو المفعول الذي هو مسلَّمة، فكأنه قال: من كل امرئ سالمة هي، أو مسلَّمة هي، أي: سالمة، فهذا طريق هذا"[1].

وتابعه الطبرسي في ذكر هذا المعنى في القراءة نفسها [2].

وردَّ الطبري هذه القراءة من قبلُ، فقد ذكر أنَّ: "من قرأ بها وجّه معنى من كل امرئ: من كلِّ ملك، كان معناه عنده: تَنَزَّل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل ملك يسلم على المؤمنين والمؤمنات"[3].

ثانيًا: الأبنية المعدولة عن معنى المفعول، وفيه.

أ- (فَعْل):

ذكر ابن جني أن المصدر يقع موقع المفعول أو بمعنى المفعول، نحو: الخَلْق بمعنى المخلوق، والحَلْب بمعنى المحلوب، ومنه قولهم: هذا الدرهم ضَرْب الأمير، أي مضروبه[4]، وقد سبقه سيبويه إلى ذكر هذا المعنى[5].

ومنه قوله تعالى : **(أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ)** [سورة المائدة:98]، أي مصيده، وقوله تعالى : **(وهُوَ الذِّي يَبْدؤُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُه)** [سورة الروم:26]، أي: المخلوق[6]، ومنه: "قراءة الجماعة: **(كَانَتَا رَتْقا)** [سورة الأنبياء:30] كأنه مما وضع من المصادر موضع اسم المفعول كالصيد في معنى المصيد والخَلْق بمعنى المخلوق"[7]، واستشهد لذلك بقول

([1]) المحتسب: 368/2.

([2]) ينظر مجمع البيان: 404/10.

([3]) جامع البيان: 330/30.

([4]) ينظر المنصف: 432، والمحتسب: 343/1، و62/2، 67، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 183، 630.

([5]) ينظر الكتاب: 43/4، والمخصص: 156/14، ولسان العرب: 329/1، 330، مادة(حلب).

([6]) ينظر المحتسب: 343/1.

([7]) السابق: 62/2.

العرب: هذا الثوب نَسْج إلى من، أي: منسوجه، وقولهم: غفر الله لك عِلْمه فيك، أي: معلومه[1].

والظاهر أن في هذه الأقوال عدولاً؛ لأنَّ فيها قوةً ومبالغةً، فالعدول فيها من المفعول إلى المصدر، والمصدر تضمن معنى المفعول.

والتعبير بالمصدر أقوى وأبلغ "فكأنه وُصِف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع؛ تمكينًا لهذا الموضع، وتوكيدًا"[2].

ب- (فِعْل):

جاء هذا البناء معدولاً عن معنى المفعول، فقد ذكر ابن جني منه الطِحْن بمعنى المطحون، والنِقْض وهو التعب فكأنه منقوض، والرِّعي بمعنى المرعيّ، والمصدر منه جاء بالفتح نحو: طحنت الشيء طَحنًا، ونقضت الشيء نقْضًا ونحوها[3].

وهذه أسماء تضمنت معنى المفعول، وهناك صفات لم يذكرها ابن جني وأشار إلى ها غيره، نحو: شيء بِدْع أي: مبتدع، وكذلك قولهم: رجل نِكْل للذي ينكِّل به أعداؤه[4].

ومنه كذلك ما ذكره في توجيهه قراءة: (ولهم ما يدَّعون سِلْمٌ قولاً)[5]، في قوله تعالى :**(وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ سَلَامٌ قَوْلاً مِن رَبٍّ رَحِيمٍ)** [سورة يس:56، 57]، إذ قال: "أنْ يكون على: ما يدعون سِلْم لهم، أي: مُسَلَّم لهم، فـ(لهم) على هذا متعلق بنفس (سِلْم)، وليس بمصدر، بل هو بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، إما على مُسَالِم لهم، أو على مُسَلَّم لهم، ولم يجز بمعنى المصدر؛ لأنه يكون في صلته، ومحال تقدم الصلة أو شيء منه على الموصول"[6].

([1]) ينظر السابق: 343/1، والمنصف: 183/2.

([2]) الخصائص: 204/2.

([3]) ينظر السابق: 63/2، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 325.

([4]) ينظر ديوان الأدب: 187/1، 193، ومعاني الأبنية في العربية: 66.

([5]) ينظر المحتسب: 214/2.

([6]) السابق: 215/2.

ج- (فَعَل):

ذكر سيبويه أن المصدر يكون بمعنى المفعول، وذلك قولهم: لَبَن حَلَب، فإنما يراد به محلوب، والخَبَط للمخبوط، والنَفَض للمنفوض[1].

وأشار ابن جني إلى هذا المعنى، وذلك في توجيهه قراءة (رَتَقًا) بفتح التاء [2]، في قوله تعإلى : **(كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا)**[سورة الأنبياء:30]، إذ قال:" قد كثر عنهم مجيء المصدر على فَعْل ساكن العين، واسم المفعول منه على فَعَل مفتوحها، وذلك قولهم: النَفْض للمصدر والنَفَض للمنفوض، والخَبْط المصدر والخَبَط الشيء المخبوط، والطَرْد المصدر والطَرَد المطرود، وإن كان قد يستعمل مصدرًا، نحو: الحَلْب والحَلَب... وأما (رَتَقًا) بفتح التاء فهو المرتوق، أي: كانتا شيئًا واحدًا مرتوقًا، فهو إذا كالنَفَض والخَبَط، بمعنى المنفوض والمخبوط"[3].

ومثله السَلْب، للمصدر والسَّلَب للمسلوب، إلا أن القياس والأقوى هو تسكين المصدر[4]، وتبعه الزمخشري[5]، والطبرسي[6]، في القراءة نفسها.

وبناء (فَعْل) الدال على المصدرية يكون معدولاً عن معنى المفعول، وانحرف عنه بناءان هما (فَعَل وفِعْل)، وقد عدل بهما عن معنى المفعول، "وسوغ الانحراف عن المصدر تارة إلى (فَعَل) والأخرى إلى (فِعْل) تعاقب فِعْل وفَعَل في أماكن صالحة على المعنى الواحد، وهو المِثْل والمثَل، والبِدْل والبَدَل، والشِبه والشَبه"[7].

([1]) ينظر الكتاب: 43/4، والمفتاح في الصرف: 59، وشرح شافية ابن الحاجب: 162/1.

([2]) ينظر المحتسب: 62/2.

([3]) المحتسب: 62/2، 63.

([4]) ينظر الفسر: 384/2.

([5]) ينظر الكشاف: 114/3.

([6]) ينظر مجمع البيان: 43/7.

([7]) المحتسب: 63/2.

والتعبير بفَعَل معدولاً عن معنى المفعول أقوى من اسم المفعول؛ لأنه كالمصدر في دلالته على المفرد والجمع والتذكير والتأنيث، أي: يدل على العموم، بخلاف اسم المفعول، فلذلك عُدِل عنه إلى بناء (فَعَل) المتضمن معنى المفعول.

وكذلك يدل على ما اتصف به صاحبه، نحو: النَفَض للمنفوض، والخَبَط للمخبوط، والرَتَق للمرتوق، ونلمح كذلك معنى الشدة في بناء (فَعَل)، نحو: الرَتَق، فهو لمن كان التحامه وضمه شديدًا، ومثله القَبَض للقبض الشديد، وأقل منه المقبوض، فيكون اسمًا دالاً على الشيء المرتوق أو المقبوض أو المنقوض ونحو ذلك.

د- (فِعَل):

جاء هذا البناء معدولاً عن معنى المفعول، قال ابن جني: "ورِضَى: مَرْضيّ في قوله وفعله، يقال رَجُل رِضَى ونِسْوَة رِضى، قال زهير[1]:

مَتَى يَشْتَجِرْ قَومٌ يقُل سَرَواتُهُم هُمُ بَينَنا فَهُمُ رِضى وهُمُ عَدْلُ"[2].

والتعبير بالمصدر أبلغ؛ لأنه وقع صفة مذكرة، فيستوي فيه المذكر وغيره، والواحد وما فوقه، نحو: رجل رِضا، وامرأة رِضا، وكذلك، نحو: رجلان رِضا، وقوم رِضا[3]، ونحوها.

فبناء (فِعَل) عُدِل عن معنى المفعول، إلاَّ أن ثمة فرقًا بينهما، ويتضح في وقوع المصدر صفة، فإن وقع المصدر صفة دل على معنى المبالغة، "ألا ترى أنَّك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو: قائمة، ومنطلقة، وضاربات، ومُكرمات"[4].

ويظهر مما تقدم أن المصدر وإن كان معدولاً لمعنى اسم المفعول، إلا أن التعبير به أقوى وأبلغ، فلذلك نجد الشاعر في البيت المتقدم ذكره عَدَلاً من اسم المفعول إلى المصدر المتضمن معناه.

([1]) البيت من الطويل، في ديوانه، وفيه تقل بدل يقل: 85.

([2]) الفسر: 241/2.

([3]) ينظر الخصائص: 204/2.

([4]) الخصائص: 209/2.

هـ – (فَاعِل):

ورد بناء (فَاعِل) معدولاً عن معنى المفعول، فقد ذكر ابن جني أن أهل اللغة يفسرون ذلك على المعنى، نحو قوله تعالى : **(خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)** [سورة الطارق:6]، أي: بمعنى مدفوق، فهذا هو معناه، إلا "أنَّ طريق الصنعة فيه أنه ذو دفق كما حكاه الأصمعي عنهم، من قولهم: ناقة ضارب إذا ضُربت، وتفسيره أنها ذات ضَرْب، أي: ضُرِبت"[1].

فطريق الصنعة فيه عند ابن جني أن يكون على معنى النسب، كما حمل عليه قوله تعالى : **(قَالَ سَأَوِي إلى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لا عَاصِمَ إلى وْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّه)** [سورة هود:43]، فتفسيره: "لا ذا عِصْمة، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فَاعِلا، فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصُوم"[2].

وكان ابن جني مسبوقًا في ذلك من لدن اللغويين والنحويين إلا أنهم لم يخرجوا في توجيههم لكلام الله أو كلام العرب عن تفسيرين:

الأول: حمل كلام الله وكلام العرب على أن اسم الفاعل يكون بمعنى اسم المفعول، حتى إننا نجد ابن قتيبة[3] يخصه بباب من أبواب كتابه تأويل مشكل القرآن أطلق عليه (باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه)، أي: يجيء المفعول به على لفظ الفاعل.

والآخر: يُحمَل على معنى النسب كما ذكر ابن جني ذلك.

وسبق أن ذكرنا أن ابن جني قال: "إنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعًا إلى موضع، إما لفظًا إلى لفظ، وإما جنسًا إلى جنس"[4]، فاللفظ هو (فُعَال) في معنى (فَعِيل)، نحو (طُوال) فإنه أبلغ معنى من (طويل)[5]. وكذلك قال: "لما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة، عدلت إلى فُعَال"[6].

([1]) السابق: 153/1.

([2]) السابق: 153/1.

([3]) ينظر تأويل مشكل القرآن: 296.

([4]) الخصائص: 48/3.

([5]) ينظر السابق:270/3.

([6]) السابق: 271/3.

فيؤسس على كلام ابن جني أن العدول من موضع إلى آخر أو من لفظ إلى غيره يدل على المبالغة، نحو (فُعَال) في معنى (فَعِيل) فإن (فُعَالاً) أبلغ من (فَعِيل)، وإن كان الباب فيه هو (فَعِيل) لكننا تركنا موضع فَعِيل إلى لفظ غيره؛ للدلالة على المبالغة.

وأقول إنَّ الظاهر أن في الكلام السابق عدولاً، فالعدول من لفظ مفعول إلى لفظ فَاعِل، وكون الفاعل بمعنى المفعول للدلالة على المبالغة، فإنه وإن كان الباب هو لفظ مفعول فقد عُدِل عنه إلى فَاعِل للمبالغة.

وقد وجه ابن جني قوله تعالى :**(خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)**، على أنه بمعنى مَدفُوق، وعزا هذا التفسير إلى أهل اللغة، وقال: "إن طريق الصنعة فيه أن ذو دفق..."[1]، على النسب، ويجوز فيه أن يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً[2].

وأرى أن التعبير بـ(فاعل) أبلغ وأقوى معنى من (مفعول)؛ لأنه معدول إلى هـ، ومتضمن معنى (مفعول)، بخلاف لو جئنا بلفظ مدفوق فإنه لا يكون معدولاً لدافق.

ويرتفع الالتباس إذا رجعنا إلى معناه اللغوي، وتعدى الفعل ولزومه، فإن الدفق في اللغة "هو دفع الشيء قُدما من ذلك: دَفَقَ الماء، وهو ماء دافق"[3]، كما أنه يكون بمعنى الصب، فيقال: دفق الماء والدمع يدفق دفقاً ودفوقًا، واندفق وتدفق واستدفق، إذا انصب، وقيل: انصب بمرّة[4].

فقولنا: دفق الماء كما تقول: غَاض الماء والحقيقة أنه مغيض، ومثله: جبرت يدُه، ودَان الرجل، وهَلك الشيء، فهذا على أن الفعل دال على معنى ذاتي أي: يعالج أمرًا ذاتيًا، فالفاعل الحقيقي مخفي في الفعل نفسه، فإذا تعدى ظهر، نحو: دَان الرجل، ودنته، وهَلك الشيء، وهَلكته ونحوها.

([1]) الخصائص: 153/1.

([2]) ينظر السابق: نفس الجزء والصفحة.

([3]) معجم مقاييس اللغة: 286/2، (دفق).

([4]) ينظر لسان العرب: 387/11، (دفق).

وهو منطبق على قوله تعالى : **(خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)**؛ لأنَّ اسم الفاعل يحل محل فعله كما يقول النحويون، فدافق فيه معنى الحدث، وهو الدفق الذاتي كما في فعله دفَق الماء، وفيه معنى المفعول؛ لأنه مدفوق في الحقيقة.

ومثله قوله تعالى : **(فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيةٍ)** [سورة القارعة:6]، قال ابن جني: "أي: ذات رِضا، فمن صارت بمعنى مَرْضيّة، ولو جاءت مذكرة لكانت كضارب وبازِل ك(باب) حائض وطاهر، إذ الجميع غير جارٍ على الفعل، لكن قوله تعالى : (راضية) كقوله: لا زالت يمينك آشرة"[1].

ويرى ابن جني أنّ التاء في راضية وآشرة للمبالغة كما كانت في داهية، وراوية وفروقة، مستدلاً بأنها ليست لتأنيث الفعل؛ "لأنها لو كانت تلك لفسد القول، ألا ترى أنه لا يقال: ضربت الناقة ولا رضيت العيشة وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للمبالغة"[2].

وسبقه الخليل فيما نقله عنه سيبويه إلى أن معناه النسب، أي: ذات رِضا[3]، والفراء إلى أنها بمعنى مرضية[4]، وتبعهم المفسرون[5]، واللغويون[6] في ذلك.

وجاء في البرهان: "فقيل على النسب، أي: ذات رضا، وقيل: بمعنى مرضية، وكلاهما مجاز إفرادًا، لا مجاز إسنادًا؛ لأنَّ المجاز في لفظ (راضية) لا في إسنادها، لكنه كأنهم قدروا أنهم قالوا: رَضِيت عيشته، فقالوا عيشته رَاضِية"[7].

([1]) الخصائص: 154/1.

([2]) السابق: نفس الجزء والصفحة.

([3]) ينظر الكتاب: 382/3.

([4]) ينظر معاني القرآن: 182/3، ومجاز القرآن: 279/1.

([5]) ينظر جامع البيان: 119/7، ومعاني القرآن للنحاس: 304/3، والتبيان للطوسي: 101/10، 102، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 268/2.

([6]) ينظر الصحاح: 541/2، (ميد)، ولسان العرب:611/2(جرر)، والقاموس المحيط: 335/4(رضي).

([7]) البرهان في علوم القرآن: 258/2.

فمجاز للفظ (راضية) إذا كان فاعلاً، وحقيقته بمعنى (مفعول)، ويتضح الأمر أكثر إذا وازنا بينها وبين قوله تعالى في سورة الفجر[30، 31]: **(يَأَيَتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ* ارْجِعِي إلى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً)**، فهنا صرحت الآية الكريمة بأنَّ النفس راضية، فـ(توصيفها بالراضية؛ لأنَّ اطمئنانها إلى ربها يستلزم رضاها بما قدر وقضى تكوينًا، أو حكم به تشريعًا، فلا تسخطها سانحة، ولا تزيغها معصية، وإذا رضي العبد من ربه رضي الرب منه، إذ لا يسخطه تعالى إلا خروج العبد من زي العبودية، فإذا لزم طريق العبودية استوجب ذلك رضى ربه، ولذا عقب قوله (راضية) بقوله (مرضية)"[1].

و- (فَعُول):

جاء هذا البناء معدولاً عن معنى المفعول، نحو: النذور بمعنى المنذور، والركُوب بمعنى المركوب، فقد ذكر ابن جني ذلك في توجيهه لقراءة عائشة وأُبي بن كعب الشاذة: **(رَكُوبَتُهُم)**[2] في قوله تعالى : **(وَذَلَّلْنَها لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونْ)** [سورة يس:71]، إذ قال: "وأما (رَكُوبَتُهم) فهي المركوبة: كالقتُوبة، والجزُورة، والحلُوبة، أي ما يُقْتَب، ويُجَزر، ويُحْلَب"[3].

وسبقه الفراء[4] إلى هذا المعنى في الآية والقراءة نفسها، وتبعه الزمخشري[5]، والطبرسي[6].

وقد ذكر النحاة أن هذا البناء يكون بمعنى (فَاعِل) أو (مفعول)، فإن كان بمعنى فاعل لا تلحقه التاء، أما إذا كان بمعنى المفعول فإن تاء التأنيث تلحقه فيقال: (ركوبة) بمعنى (مركوبة)[7].

([1]) الميزان في تفسير القرآن: 323/20، وتفسير الثعالبي: 589/5.

([2]) ينظر المحتسب: 216/2.

([3]) المحتسب: 217/2.

([4]) ينظر معاني القرآن: 381/2.

([5]) ينظر الكشاف: 30/4.

([6]) ينظر مجمع البيان: 433/8.

([7]) ينظر شرح ابن الناظم: 536، وشرح ابن عقيل: 431/2.

وجاء في العين: "ناقة حَلُوب: ذات لَبَن، فإذا صيّرتها اسمًا قلت: هذه الحلوبة لفلان، وقد يُخرجون الهاء من الحلوبة، وهم يعنونها، قال الأعشى[1]:

تُذْهِلُ الشَّيخَ عن بَنيهِ وتُودِي بحَلُوبِ المِعْزابةِ المعزَالِ

ويروى بلبون، وكذلك: الركوبة والركوب"[2]. وقتُوبة وحلُوبة لما لحقتها التاء انتقلت من الوصفية إلى الاسمية، قال الرضي: "القتُوبة والحلُوبة لما يصلح للقَتَب والحَلْب، فلما خرجت الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فَعْلى"[3]، فالقتوبة والحلوبة لما يصلح للقتب والحلب كما أن الذبيحة كذلك، أما الحلوب والقتوب فلِمَا كَانَ يُحْلَبُ ويُقْتَب، كما أن الذبيح كذلك.

ويكون هذا البناء المعدول عن معنى المفعول أقوى وأبلغ من اسم المفعول وإن لم يُرَد به الكثرة والمبالغة هنا فأصله ذلك، وكذلك أن بناء فَعُول أقرب إلى الأصل الذي هو المصدر[4]، فهو يمتلك عناصر القوة التي لا نراها في اسم المفعول.

على أن بعض الباحثين يرى أن فَعِيلاً وفَعُولاً بناءان أصليان لاسم المفعول؛ لا أنهما نائبان عنه في الدلالة على من وقع عليه الفعل، واحتفظت بهما اللغة العربية من الميراث السامي الأول مستأنسًا في ذلك بأن اسم المفعول في العبرية هو (فَعُول)، وفي السريانية (فَعِيل)[5].

ز- (فَعِيل):

جاء بناء: (فَعِيل) بمعنى (مفعُول)، نحو: نسيج بمعنى منسوج، وجذيذ بمعنى مجذوذ، وصقيل بمعنى مصقُول، فيستوي فيه المذكر والمؤنث.

([1]) البيت من الخفيف، رواية الديوان: تُخرج الشيخ من بنيه وتلوي *** بلَبُون المِعْزابة المغزال، ينظر: 13.

([2]) العين: 337/3، 338، (حلب).

([3]) شرح شافية ابن الحاجب: 144/2.

([4]) ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 609.

([5]) ينظر الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: 173.

ومما عُدل فيه (فَعيل) عن معنى المفعُول ما ذكره ابن جني في توجيهه القراءة الشاذة: (وأكيل السَّبُع)[1]، في قوله تعالى : **(وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ)** [سورة المائدة:4]، إذ قال: "ذهب بالتذكير إلى الجنس والعموم، حتى كأنه قال: وما أكل السبع، ولو قال ذلك لما كان لفظ (ما) إلا إلى التذكير، والأكيل هنا إذا يصلح للمذكر والمؤنث...، فتقول على هذا مررت بشاة أكيل، أي: قد أكلها السبع ونحوه..."[2].

فأكيل: فعيل معدول عن معنى: مفعُول، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، ولفظ التذكير فيه يدل على العموم والجنس زيادة على أنه متصف به صاحبه، فقولهم: مررت بشاة أكيل، أي: أكلت لا أنها ستأكل بخلاف اسم المفعول فإنه يصدق عليه ذلك وغيره، أي: الاتصاف وعدمه، نحو: قول كعب بن زهير[3]:

إنَّك يا ابن أبي سَلمى لمقتُول

أي: ستقتل، ويدل على المضي، نحو: هو مقتول، أي: قد قُتِل، فـ "العرب تُسمي الفاعلين والمفعولين بما يقع بهم ويوقعونه، ويقولون: هذا مقتول، وهذا ذبيح، وإن لم يُقتل بعد، ولم يُذبح، إذا كان يُراد قتله، أو ذبحه"[4].

وكذلك فإن لفظ المفعول لا يكون دالاً على التذكير والتأنيث أو العموم كما دل عليه لفظ (فَعِيل) فلذلك عُدّ بناء فَعِيل أقوى وأبلغ من بناء مفعُول، قال ابن هشام بعد قوله تعالى : **(فَجَعَلْنَاها حَصِيْدًا)** [سورة:24]: "وأقيم فَعِيل مقام مفعُول؛ لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جُرح في أنملته جَريح، ويقال له مجرُوح"[5].

فهَزِيل، وذَميم، وصَقيل، وجَذيذ، وحَميد[6]، أبلغ معنى من مهزُول، ومذمُوم، ومصقُول، ومجذُوذ، ومحمود، قال أبو البقاء: "الحميد: فَعِيل من الحمد، بمعنى محمود وأبلغ منه،

([1]) ينظر المحتسب: 207/1.

([2]) السابق: 207/1.

([3]) البيت من البسيط، ينظر ديوانه: 65.

([4]) التبيان للطوسي: 157/3.

([5]) شرح شذور الذهب: 137.

([6]) ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 191، 608، والفسر: 11/2، 694، 768.

وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها"[1]؛ لأنه تضمن معنى المفعول وزيادة، فهو من باب التوسع في المعنى، فجريح وهَزيل وحَميد لمن اتصف بالجرح، أو الهزال أو الحمد على وجه الثبوت أو نحوه[2].

ح- (فَعِيلَة):

ذكر ابن جني أن التاء تلحق بناء (فَعِيل) فتنقله من الوصفية إلى الاسمية، قال: "وأمَّا الأكيلة فكالنَّطيحة والذّبيحة، اسم للمأكول والمنطوح، كالضّحية والبلية في قوله:

مِثل البليّة قالصًا أهدأُمها[3]

فتقول على هذا: مررت بشاة أكيل، أي: قد أكلها السَّبع ونحوه، وتقول: مالنا طعام إلا الأكيلة، أي: الشاة أو الجزور المعدّة لأنْ تؤكل، فإن كانت قد أكلت فهي أكيل بلا هاء"[4].

وقد سبقه سيبويه[5] من قبل إلى ذكر هذا المعنى في (ذبيح وذبيحة) ونحوهما.

وبهذا يتضح أن هناك فرقًا بين (فَعِيل) و(فَعِيلة)، (ففعيل) لمن اتصف به صاحبه أي: متحقق، وفَعِيلة صار اسمًا لذلك الشيء، نحو: الذّبيحة والأكيلة والنطيحة والضحية والبلية ونحوها.

وذكر ابن جني في تفسيره لأحد أسماء ديوان الحماسة، وهو قبيصة بن النصراني الجرمي ثلاثة أوجه:

الأول: أمَّا أنْ يكون لفظ (قَبيصة) اسمًا مرتجلاً للعلم[6]، الثاني: أو يكون من باب فَعيل بمعنى مفعول، "من قولهم: قبَصت إذا أخذت الشيء بأطراف أصابعك كالتراب وغيره،

([1]) الكليات: 149.

([2]) ينظر شذا العرف: 53، ومعاني الأبنية في العربية: 61.

([3]) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة، الديوان: 206/1.

([4]) المحتسب: 207/1.

([5]) ينظر الكتاب: 647/3، 648، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 394/4، وشرح شافية ابن الحاجب:142/2، 143.

([6]) ينظر المبهج: 51.

فكأنه في الأصل هذه تربة مقبوصة، ثم صرفت إلى فَعِيلة فصارت اسمًا منه غير صفة كالذبيحة والفريسة، فلحقتها الهاء على ذلك"[1].

وأمَّا الوجه الثالث فـ"يجوز أن يكون عندنا نحن صفة، وإن لحقتها الهاء، وذلك أن القياس عندنا أن يقال: هذه امرأة قَتيلة وكف خَضيبة، ومَلحفة جَديدة غير أن الهاء حذفت من نحو هذا، فقالوا: مَلحفة جديد، وامرأة قَتِيل، وعين كَحِيل تشبيها لـ(فَعِيل) بـ(فَعُول) في نحو قولك: هذه امرأة صَبُور وكفُور وشكُور، فجديد وبابها مما اطّرد في الاستعمال، وشذ في القياس فاعرف ذلك مذهبًا لأصحابنا "[2] ويقصد بهم البصريين، إذ نجد سيبويه قد سبقه إلى ذلك قال: "وأما فَعِيل إذا كان في معنى مفعُول فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة فَعُول..."[3].

ثالثاً: الأبنية المعدولة عن معنى المصدر: وفيه مطلبان.

أ- (الفِعْل):

أشار ابن جني إلى أن الفِعْل يوضع مكان مصدره، إذ "أنشد أبو زيد[4]:

فَقَالُوا: مَا تَشَاءُ؟ فقُلْتُ ألهوُ إلى الإصباح آثِرَ ذي أثير

أي: اللهو، فوضع (ألهو) موضع مصدره، وأنشد أيضًا[5]:

وَأهْلَكَني لَكُم في كُلِّ يَوْمٍ تَعَوُّجُكم عَلَى واستقيمُ

أي: واستقامتي..."[6].

ب- (فَاعِل):

([1]) السابق نفس الصفحة.

([2]) المبهج: 51، وينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 564.

([3]) الكتاب: 647/3، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 394/4.

([4]) البيت من الوافر، لعروة بن الورد، وفيه: وقالت بدل (فقالوا)، الديوان: 34.

([5]) البيت من الوافر، لعلي بن طفيل السعدي، ينظر النوادر، لأبي زيد الأنصاري: 161.

([6]) المحتسب: 32/2، 338.

ذهب ابن جني إلى أن اسم الفاعل يكون مصدرًا نحو: الفالج، والباطل، والباعز وهو النشاط[1]، كما أنه وقع موقع المصدر، نحو: أقائمًا والناس قعُود، أي: أتقوم قيامًا والناس قُعود[2].

وجاء اسم الفاعل الدال على معنى المصدر مختومًا بالتاء نحو: الطَّاغية، واللاغية، والخالصة والعاقبة، والعافية[3]، وهو أكثر من غيره، أي: المجرد منها.

وما ورد من آيات قرآنية فيها اسم الفاعل الدال على معنى المصدر فقد أوّله ابن جني على أوجه عدة، إذ لم يستقر رأيه على أنها مصادر وردت على الفاعل، إلا أنه عدَّ المصدر أقوى وأعذب، فقد ذكر في توجيهه لقراءة ابن مسعود: (وإن خفتم عائلة)[4]، في قوله تعالى : **(وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً)** [سورة التوبة:28]، إذ قال:

"هذا من المصادر التي جاءت على فاعلة، كالعاقبة والعافية..."[5]، أو يكون على أن خفتم حالاً عائلة[6]، ومنه كذلك قولهم: مررت به خاصة، أي: خصوصًا[7].

أما في قوله تعالى : **(وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ مِنْهُمْ)** [سورة المائدة:14]، فقد ذكر أنه "يجوز فيه أن يكون مصدرًا، أي: خيانة منهم، ويجوز أن يكون على أنَّ معناه على نية خائنة، أو عقيدة خائنة..."[8]، ويرى المصدر في هذا كله أعذب وأعلى كما أنه عدَّ المصدر في قوله تعالى : **(لاَ تُسْمَعُ فِيهَا لاَغِيَةٌ)** [سورة الغاشية:11] أي: لغوًا أقوى من

([1]) ينظر التمام: 93، والخصائص: 491/2، وشرح المفصل: 81/3.

([2]) ينظر الخصائص:262/3، والصاحبي في فقه اللغة: 394.

([3]) ينظر المحتسب: 133/1، 232، 287.

([4]) ينظر السابق: 287/1.

([5]) المحتسب: 287/1.

([6]) ينظر السابق: 287/1.

([7]) السابق: نفس الجزء والصفحة.

([8]) المحتسب: 287/1.

تأويلها بـ(كلمة لاغية)؛ لأنَّ في الأخير إقامة الصفة مقام الموصوف، وهو غير مستحسن في القرآن[1].

والملاحظ أنَّ ابن جني في توجيهه للآيات الكريمة لم يخرج عن وجهين:

الأول: هو أن اسم الفاعل فيها جاء على المصدر كالعاقبة والعافية ونحوها.

والآخر: أنها صفة لموصوف محذوف مقدر، علاوة على ذلك أنه لم يقطع بأيهما، إلاَّ أنه عدَّ المصدر قويًا عذبًا.

وسبقه الزجاج[2] في الوجه الأول، إذ يرى أن الطاغية اسم كالعاقِبة والعافِية، أي: طغيانهم، وإلى هـ أشار الطبري[3]، وصرَّح بأنَّ (خائنة) في قوله تعالى : **(وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ مِنْهُمْ)**، بمعنى خيانة[4]، أي: المصدر، وكذلك كاذبة بمعنى تكذيب[5].

وما ذكره ابن جني ومن سبقه ذهب إلى هـ جلّ علماء التفسير[6].

واسم الفاعل الدال على المصدر لحقته التاء، فهي إما أن تكون للمبالغة كالراوية[7]، وإما أن تكون أسماء لا صفات[8]، أي: نقلت من الاسمية إلى الوصفية.

ويرى بعض المفسرين[9] أن ما جاء على بناء (فاعِلة) في أسماء المصادر كثير، وعدَّها ابن يعيش أسماء وضعت موضع المصادر[10]؛ لأنه في اللفظ اسم فاعل، وفي المعنى دلت على المصدر، فهي ليست مصادر حقيقة.

([1]) ينظر المحتسب: 133/1، 246/2.

([2]) ينظر لسان العرب: 8/15، (طغى).

([3]) ينظر جامع البيان: 65/29.

([4]) ينظر السابق: 107/27.

([5]) ينظر السابق نفس الجزء والصفحة.

([6]) ينظر التبيان: 470/3، والكشاف: 603/4، ومجمع البيان: 368/8، وزاد المسير: 79/8، وروح المعاني: 115/30.

([7]) ينظر المحتسب: 232/1، والتبيان: 470/3، والكشاف: 386/3، والجامع لأحكام القرآن: 116/6.

([8]) ينظر الكشاف: 386/3.

([9]) ينظر التبيان: 470/3.

([10]) ينظر شرح المفصل: 81/3.

ويبدو لنا أنها عدلت عن معنى المصدر ولحقتها التاء، إما للمبالغة، أو للاسمية، وبعضها يدل على العموم والشدة كالحاقة والقارعة، والكاذبة، والطاغية، جاء في الكشاف: "(بالطاغية) بالواقعة المجاوزة للحد في الشدة"[1].

رابعًا: الأبنية المعدولة عن معنى (فَعِيل)، فيه ثلاثة مطالب.

أ- (فَاعِل):

ورد بناء فَاعِل بمعنى: (فَعِيل)، فقد ذكر ابن جني أنهم قالوا: شيء ثاقل بمعنى: ثقيل[2]، وقال: "قال محرِّف بن زبير:

نَحْنُ مَنَعْنَاهَا مِن العَبَاهلة مِن صَارِخٍ مِن خَلفنا ذي وَاسِله

قال: ذي واسلهْ أي: ذي قرابة، هذا (فَاعِلة) بمعنى (فَعِيلة)، أي: وسيلة"[3].

وسبقه ابن خالويه[4] إلى ذكر هذا المعنى في بناء فاعل، نحو: رجل جامل، أي: جميل، وظارف بمعنى: ظريف، ويعد هذا المعنى نادرًا؛ لأن المشهور أن يكون بناء (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) فهو أبلغ منه، فيعدل إلى ه كما ذكر ابن جني: أن تميمًا أبلغ من تام[5]، فقد يكون بناء (فاعِل) هنا عُدِل عن معنى (فَعِيل) من أجل المبالغة، كما يعدل عنه إلى (فَعيل) للدلالة على معنى المبالغة.

ب- (فُعَال):

صيغة (فُعَال) من صيغ المبالغة، هي معدولة عن (فعيل)؛ لغرض الدلالة على الكثرة والمبالغة، قال ابن جني: "ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله،

([1]) الكشاف: 602/4.

([2]) ينظر التمام: 181.

([3]) السابق: 151.

([4]) ينظر ليس في كلام العرب: 129.

([5]) ينظر المبهج: 66.

وذلك فُعَال في معنى فَعِيل؛ نحو: طُوَال، فهو أبلغ معنى من طويل...، ففُعال. لعمري. وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصفة، فإن فَعِيلاً أخص بالباب من فُعَال، ألا تراه أشد انقيادًا منه؛ تقول: جَميل ولا تقول: جُمال، وبطيء ولا تقول بُطاء..."[1].

فبناء فُعَال أشد مبالغة من فَعِيل، وفَعِيل هو الباب المطرد والأصل، فعُدِل الأكثر عن معنى الأقل، أو الأصل، قال ابن جني: "طُوال: بمعنى طويل: وهو أشد طولاً من الطويل"[2].

ج- (فُعّال):

صيغة (فُعّال) من صيغ المبالغة، وهي مثل صيغة (فُعَال) إلا أن الفرق بينهما هو أن كل واحدة منهما خرج عن أصله، أما فُعَال فبالعدول عن فَعِيل، وأما فُعّال فبالزيادة[3]، أي: تضعيف العين، فهو بمعنى فَعِيل، قال ابن جني: "وَضُؤٌ: هو من الوضاءة، وهي الحسن، يقال: وَضُؤَ وجهه يَوضُؤ وضاءة فهو وضيء، ورجل وضّاء، بمعنى: وضيء"[4]، إلا أن المبالغة بفُعّال أقوى من بناء فُعَال؛ لأنهم: "إذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضعفوا العين، فقالوا: (كُرّام، وحُسّان ووُضّاء)، وهم يريدون كريمًا، وحَسَنًا ووضيئًا"[5].

هذه أظهر الصيغ التي تناولها ابن جني في هذا الباب، والله الموفق.

وفي الختام نصل إلى أن العدول الصرفي نوعين: عدول عن أصل وعدول عن قياس، يكون أولهما خاصًا بالصيغة منفردة في كونها تدل على معنى صيغة أخرى فتكون الصيغة الأولى معدولاً عنها إلى غيرها بمعناها، فالصيغة الأولى هي الأصل، والثانية خلاف الأصل، أي الخروج عن القاعدة المطردة، وقد جاء العدول في الأسماء عند ابن

([1]) الخصائص: 270/3، وينظر المنصف: 52/3.

([2]) المنصف: 52/3.

([3]) ينظر الخصائص: 271/3.

([4]) المنصف: 36/3.

([5]) السابق: 241/1.

جني على أربعة أقسام، وهي: العدول عن معنى الفاعل، والعدول عن معنى المفعول، والعدول عن معنى المصدر، والعدول عن معنى فعِيل. فالعدول من المصطلحات المعبرة عن معناها اللغوي الدقيق، إذ لما كان العدول في اللغة مشتقًا من العدول عن الطريق الذي يعني الخروج من طريق والدخول في طريق آخر، صار العدول الصرفي يعني الخروج من صيغة إلى صيغة أخرى، فيكون العدول الصرفي على هذا الأساس خروجًا منضبطًا مُسوغًا من أصل معياري محدد.

والملاحظ على هذه الظاهرة أنَّ للهجات نصيبًا وافرًا فيها؛ لأنَّ بعضها قد عُزِي إلى لهجات متعددة، والآخر لم يعزه اللغويون، ولا نعرف مدى إسهام اللهجات في هذه الظاهرة؛ لأنَّ كثيرًا مما وصل إلى نا منها لم يُعزَ.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم، مصحف الجماهيرية، برواية الإمام قالون عن نافع.

2- الأسلوبية والأسلوب: لعبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط 5، (2006)م.

3- البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – القاهرة، ط:3، (د–ت).

4- تاج العروس من جواهر القاموس: للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى، تح: عبدالعزيز مطر، مطبعة حكومة الكويت، (د– ط)، (1970)م.

5- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبدالله ابن قتيبة، شرح أحمد صقر، المكتبة العلمية، ط 3، (1981)م.

6- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى (1979)م.

7- التبيان في تفسير القرآن: لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي،

تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الاعلام الاسلامي، الطبعة الأولى، (1409هـ).

8- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبوسعيد السكري: لأبي الفتح عثمان ابن جني، حققه وقدم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، مراجعة: مصطفى جواد، مطبعة العاني- بغداد، ط 1، (1962)م.

9- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هنداوي، وزارة الأوقاف الكويتية، (د.ط)، (د.ت).

10- جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مطبعة بولاق – مصر، ط: 1،

(د- ت).

11- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد ابن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1985)م.

12- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طباعة ونشر: دار الشؤون الثقافية العامة، (د- ط)، (1990)م.

13- ديوان الأدب: لإسحاق بن إبراهيم الفارابي، تح: أحمد مختار عمر، القاهرة، (د- ط)، (1974)م.

14- ديوان الأعشى: تح: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، (د-ط)، (د- ت).

15- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط: 3، (1969)م.

16- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه ثعلب، القاهرة، (د- ط)، (1944)م.

17- ديوان عروة بن الورد، تح: كرم البستاني، دار صادر- بيروت، (د-ط)،

(1953)م.

18- ديوان كعب بن زهير، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د-ط)، (1965)م.

19- ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، حنا نصر الحاتي، دار الكتاب العربي، ط:1، (1993)م.

20- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين السيد محمود الألوسي، تح: مصطفى ديب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 3، (د-ت).

21- زاد المسير في علم التفسير: لعبد الرحمن بن علي محمد ابن الجوزي، دمشق، ط: 1، (1964)م.

22- شذا العرف في فن الصرف: لأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، (د-ط)، (1965)م.

23- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الرابعة عشرة، (1964)م.

24- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لابن الناظم أبي عبدالله بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: 1، (2000)م.

25- شرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبدالله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د- ط)، (د- ت).

26- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت (1975)م.

27- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاري، تح: حنا

الفاخوري، دار الجيل– بيروت، ط: 1، (1988)م.

28– شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، تح: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدائم، (د–ط)، (د–ت).

29– شرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب– بيروت، (د– ط)، (د– ت).

30– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة، بيروت– لبنان، (د– ط)، (1964)م.

31– الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، (1987)م.

32– العين :لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة، (د–ط)، (1980)م.

33– الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، (د–ط)، (د، ت).

34– الفسر أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي: لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: صفاء خلوصي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، مطبعة الشعب، ط: 1، (1978)م.

35– القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (1983)م.

36– الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ "سيبويه"، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، (1999)م.

37– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي

القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (1966)م.

38- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: 2، (1998)م.

39- لسان العرب: لجمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

40- ليس في كلام العرب: لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، تح: محمد أبوالفتوح شريف، القاهرة، (د-ط)، (1975)م.

41- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الكتاب العربي- بيروت، (د-ط)، (1983)م.

42- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثني التميمي، عارضه بأصوله وعلق له: محمد فؤاد سزكين، الناشر: سامي أمين الخانجي، مصر، ط: 1، (1962)م.

43- مجمع البيان في تفسير القرآن: للفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، بيروت (1995)م.

44- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة- مصر، (د-ط)، (2004)م.

45- المخصص: لعلي بن إسماعيل ابن سيده، دار الآفاق، بيروت، (د-ط)، (د-ت).

46- معاني الأبنية في العربية: لفاضل السامرائي، الكويت، ط: 1، (1981)م.

47- معاني القرآن الكريم: لأحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (1988)م.

48- معجم مقاييس اللغة: لابن فارس، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، إيران، (د-ط)، (د-ت).

49- المفتاح في الصرف: لعبد القاهر الجرجاني، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الأمل، ط: 1، (1987)م.

50- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبدالخالق عظيمه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د-ط)، (1386)هـ.

51- المنصف: شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، (1999)م.

52- الميزان في تفسير القرآن: للسيد محمد حسين الطباطبائي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، (1997)م.

53- النوادر في اللغة: لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، بزيادة نسخة عاطف افندي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط: 2، (1967)م.

المجلات والدوريات:

1- مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة: لمحمد رشاد حمزاوي، مجلة اللسان العربي، العدد: 1، سنة (1980)م.